

عدد خاص بالملتقى الدولي

(العلوم الإسلامية من الرصيد التاريخي إلى التفعيل الحضاري)

نصوص الفقهاء في المدونة التراثية السياسية الإسلامية في العصر الوسيط

- محاولة لتفكيك خطاب التدبير السياسي -

**Texts of jurists in the Islamic political heritage blog  
in the Middle Ages.**

**- An attempt to dismantle the discourse of political management**

فهيمة بوشيبي\*

جامعة لونيبي علي - البليدة 2، (الجزائر)

fahimabouchibidr20@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/05/06 تاريخ القبول: 2022/07/02 تاريخ النشر: 2022/11/30

ملخص:

أسهم العلماء المسلمون في العصر الوسيط في عدة علوم وشكلت حضارتهم أعظم حضارة أشرقت شمسها مشارق الأرض ومغاربها، ومن العلوم التي كانت لهم مشاركة وإضافة فيها نجد علم السياسة، حيث صنف فيها العلماء المسلمين سواء من دائرة السلطة أو من خارجها، ومما لا شك فيه أن نطاق النص التراثي السياسي الإسلامي تجلى في عبارة تدبير وتوجيه الفعل السياسي للحاكم وحاشيته. وسنتناول هذا الموضوع في عنصرين رئيسيين: الأول يتعلق: دور الفقهاء في تأطير الممارسة السياسية عبر النصيحة، والثاني: التدبير السياسي بين الرقابة الفقهية وصناعة الإستبداد.

الكلمات المفتاحية: التراث السياسي الإسلامي، الفقيه، السلطان، الآداب السلطانية، التدبير السياسي.

\* المؤلف المرسل: طالبة دكتوراه سنة ثالثة، جامعة البليدة 2.

**Abstract:**

Muslim scholars in the Middle Ages contributed to several sciences, and their civilization constituted the greatest civilization whose sun shone from the east and west of the earth. The scope of the Islamic political heritage text was manifested in the phrase “managing an directing the political action of the ruler and his entourage.” We will address this subject in two main elements: the first relates to: the role of jurists in framing political practice through advice, and the second: political management between jurisprudential control and the making of tyranny.

**Keywords:** Islamic political heritage ; The jurist ; the sultan ; the royal etiquette ; political; management.

**1. مقدمة:**

لا يختلف اثنان وحتى من المغالين الناكرين أن نتاج الحضارة الإسلامية كان واحداً من أروع الإنجازات على الإطلاق في العصر الوسيط، وهذا في مختلف العلوم والتي من بينها علم السياسة بمفهومه الوسيط، حيث تداولها العلماء المسلمون على مختلف مشاربهم ومنازعاتهم العلمية والفكرية والمذهبية، وبذلك تنوعت مصنفات المدونة التراثية الإسلامية في المشرق والغرب الإسلاميين، مما أكد دون شك على مساهمة المسلمين بمختلف أطياريهم في هذا المجال.

يعتقد البعض أن الجانب السياسي من الحضارة العربية الإسلامية مجال قد استوفته الدراسات والبحوث الأكاديمية، في حين أن ذلك الاعتقاد خاطئ بلا ريب، لأن التجوال بين دفات المدونة التراثية السياسية الإسلامية في العصر الوسيط أتاح لنا أن نرى أن هذا الحيز الفكري بحاجة إلى المزيد والكثير من الأبحاث والمقاربات. وفي خضم اهتمامنا بهذا المجال نصرف عنايتنا بالدور الذي قدمه الفقهاء في صناعة خطاب التدبير السياسي في محاولة منا تفكيكه خاصة في ظل الجدل الذي كان يرتبط بعلاقتهم ونقصد بذلك الفقهاء والأمراء، كونها طرحت أكثر من قضية بين التواصل والانفصال والتكامل.

ولهذه الدراسة أهمية بالغة في إضاءة خاطفة إلى أحد جوانب التراث السياسي للحضارة الإسلامية وتفكيك أحد أهم الجوانب التي طرحتها من خلال أحد أهم مصنفاتها ألا وهي الآداب السلطانية وهذا لاستجلاء هذه العلاقة المتشابكة التي مثلتها عبارة التدبير السياسي في ضوء نصوص هذه المدونة، بحيث طرحنا الإشكالية التالية: كيف حاول الفقهاء تأطير الممارسة السياسية وهل كان تأطيرهم بغية ممارسة الرقابة على السلطة أم مساهمة في صناعة الاستبداد؟.

ساعين إلى تحقيق الأهداف التالية:

■ أن يكون إضاءة على التراث السياسي الإسلامي والتعرف على كيف كان لعلماء المسلمين دور ومساهمة في علم السياسة وفق مرجعيتهم وهويتهم الدينية، دون إغفال استفادتهم من النظريات السياسية لمختلف الحضارات الأخرى، كما إن هذا البحث يدخل في نطاق اكتشاف مضمّن هذا النص السياسي و معرفة خباياه.

■ التعرف على بعض مصنّفات الفقهاء في التراث السياسي من خلال حيثيات هذه الورقة البحثية مركزين على نمط الآداب السلطانية.

■ تبيان مختلف الهواجس التي طرحها عبارة التدبير السياسي في علاقة الفقيه بالسلطة ونظرتة لها وما طرحه هذه الرؤية من تجاذبات .

ولأجل فهم مغاليق هذا الموضوع وامتلاك تأشيرة العبور إلى مضمّن عبارة التدبير السياسي على ضوء بعض نصوص التراث السياسي الإسلامي -الآداب السلطانية- كان من أهم الآليات المنهجية التي اتبعتها نجد آلية التتبع والاستقراء للنصوص ثم الوصف والتحليل لها، اجتهادا منا في سبيل استكناه خفايا النصوص.

## 2. دور الفقهاء في تأطير الممارسة السياسية عبر النصيحة:

إن ما نجد له صدقاً في توصيف وتحليل التراث السياسي الإسلامي، أن هذا الأخير بحاجة إلى مراجعة التعامل المعاصر معه، والذي يحتكم إلى الصدفة والعشوائية، عازفاً عن منهجية سليمة في هذا التعامل، الأمر الذي أدى إلى إصدار الأحكام التعميمية والمجحفة في حق هذا التراث. فالضرورة داعية للمراجعة الشاملة لكل المصادر المتوصل إليها والتي غطت مساحات من التاريخ الإسلامي زمانياً ومكانياً<sup>1</sup>. وعلق أحد الباحثين<sup>2</sup> عن هذه الرؤية بأنها عالية مبالغ فيها إلا أنها تحمل في طياتها رؤية صائبة، ألا وهي أهمية الاستقراء والتأصيل قبل التعميم. فكثيراً ما تتوقف الدراسات عند الشكل والعنوان والأسلوب، فتطلق الأحكام الجزافية النازعة في خلاصتها إلى مقولة: "إن الفكر السياسي الإسلامي يكرر نفسه"<sup>3</sup>

## 1-2 منطق وآليات الحوار بين الفقيه والسلطان:

شكلت العلاقة بين الفقيه والسلطان أو بين العلماء والأمراء من المسائل الهامة التي طالها البحث ضمن مجالات محددة، تسعى وفق رؤيتها الحديث عن مستويات هذه العلاقة التي تجلت من خلال مختلف مصنفات الفقهاء ذات الصلة بالتدبير السياسي وعلى رأسها الآداب السلطانية التي اشترك الفقهاء في تصنيفها، سعياً منا إلى كشف النقاب عن المنطق الباحث عن السلطة والجدل الذي أثير حول السلطة وخلفيات التدبير السياسي.

بعد أن كانت العلاقة بين الفقهاء والأمراء علاقة تألف<sup>4</sup>، عبر عنها المؤرخ الأندلسي ابن حيان (ت469هـ/1076م) بقوله: "ولم تزل آفة الناس منذ خلقوا في صنفين منهم هم كالملاح فهمم - الأمراء والفقهاء، فلما تنافر أشكالهم بصلاحهم يصلحون وبفسادهم يردون"<sup>5</sup>، ويؤكد هذا التألف ما أورده ابن العربي (ت543هـ/1148م): "كان الأمراء قبل هذا اليوم في صدر الإسلام هم العلماء والرعية والجند، فاطرد النظام وكان العوام والقواد فريقاً والأمراء آخر ثم فصل الله بحكمته البالغة وقضائه السابق، فصار العلماء فريقاً والأمراء آخر وصارت الرعية صنف وصار الجند آخر فتعارضت الأمور ولم ينتظم الجمهور"<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> نصر محمد عارف، في مصادر التراث الإسلامي، ص 69.

<sup>2</sup> لخضر بولطيف، فقهاء المالكية والتجربة السياسية الموحدية في الغرب الإسلامي، ص 56

<sup>3</sup> نصر محمد عارف، المرجع نفسه، ص 75.

<sup>4</sup> لخضر بولطيف، المرجع نفسه، ص 57.

<sup>5</sup> يراجع ابن بيسام، الذخيرة في محاسن الجزيرة، مج 1/180.

<sup>6</sup> ابن الأزرقي، بدائع السلك في طبائع الملك، 1/334-335.

هذا الافتراق بين العلماء والأمراء حصل نتيجة الانقلاب التاريخي الموسوم بتحول الخلافة إلى ملك عبر عنه ابن خلدون (ت808هـ/1405م) ب: "... صار الأمر إلى الملك وبقيت معاني الخلافة من تحري الدين ومذاهبه والجري على منهاج الحق ولم يظهر التغيير إلا في الوازع الذي كان الأمر لعهد معاوية..."<sup>7</sup>، وقد حمل هذا التحول في طياته الانفصال بين السلطة العلمية والسياسية<sup>8</sup>.

هذا الانفصال بدوره ولد الافتراق بين السلطة السياسية والدينية<sup>9</sup>، بحيث نأى الخلفاء الجدد بعد الخلافة الراشدة بأنفسهم عن التعرض للشريعة أو محاولة تأويلها وتركوا أمرها للفقهاء يجتهدون، ولم ير الفقهاء لأنفسهم حقا في معارضة الخليفة مادام يلتزم حدودها وإن سلما بأمور الدولة يسوسها على هواه و وضعوا بذلك حدا فاصلا بين السلطتين الزمنية والدينية<sup>10</sup>، إلا أن هذا الانفصال الحاصل لا ينبغي أن يفوت علينا وإن "جرد رجل العلم من سلطته السياسية فلقد أبدى رجل الحكم حرصا ثابتا على إعلانه ولأثته للشرع وهو المنفذ الذي راهن عليه الفقهاء"<sup>11</sup>.

لقد ولد هذا الانفصال بدوره حاجة كل من العالم والحاكم لبعضيهما، حيث ادعى الفقهاء أن شهادتهم كفيلة وموقعة لمشروعاتهم في حين أن الحاكم عمل دائما على استتباع الفقهاء إما بالترهيب أو بالترغيب حسب الاقتضاء<sup>12</sup>. لقد أملت عليهما قناعتهما أن التزام الحياد حيال سلطتهما مستحيل الوقوع "فالحاكم على ما كان ماثلا في وعيه من أهمية حضور الفقيه ضمن مجتمع يعد فيه الدين الأساس المرجعي في وعيه من أهمية حضور الفقيه ضمن مجتمع يعد فيه الدين الأساس المرجعي الذي تستند إليه في إضفاء المشروعية على الفعل السياسي"<sup>13</sup>.

<sup>7</sup> ابن خلدون، المقدمة، 334-335.

<sup>8</sup> علي أومليل، السلطة الثقافية والسلطة السياسية، ص11.

<sup>9</sup> أبو الأعلى المودودي، الخلافة والملك، ص137.

<sup>10</sup> حسين فوزي النجار، الإسلام والسياسة، ص18.

<sup>11</sup> لخضر بولطيف، فقهاء المالكية، المرجع السابق، ص59-60.

<sup>12</sup> علي أومليل، المرجع نفسه، ص11.

<sup>13</sup> لخضر بولطيف، فقهاء المالكية، ص60.

## 2.2 مسلك الفقهاء في التدبير السياسي عبر النصيحة:

كان على حفظ التنظيمات الدولة السلطانية أكثر من التركيز على حفظ الخلافة حيث نصح الفقهاء بأن تظل الدولة التي انتظمت بهذه التنظيمات محافظة على واجهة إسلامية عامة والواقع أن وراء هذا كله محاولة مستمرة للفقهاء للإبقاء على نفوذهم داخل الدولة وضمان صدارتهم العلمية<sup>14</sup>، فكما يقول ابن خلدون: "الدولة والسلطان سوق للعالم تجلب إليه بضائع العلوم والصنائع وتلتمس فيه ضوال الحكم"<sup>15</sup>. ويقول الجاحظ (ت255هـ/869م) في ذات السياق: "السلطان سوق وإنما يجلب إلى كل سوق ما ينفق فيها وأنت أيها العالم معلم الخير وطالبه والداعي إليه وحامل الناس إليه..."<sup>16</sup>

ومن جهة أخرى فالفقيه لم يستطع وإن رغب في ذلك اتخاذ موقف محايد من مشكلة السلطة وممارستها، لأنه مطالب في أحسن الأحوال بتحديد ولأنه لجهتين مختلفتين ومتناقضتين أحيانا كثيرة: السياسة الشرعية الخاضعة لجملة مفاهيم علم الأصول ومقاصد الشريعة ثم السياسية الفعلية في محاولة التوفيق بين منطلق الدولة والتعاليم العامة للشريعة<sup>17</sup>، بحيث كانت رغبة الفقهاء إدخال فن السياسة بمنطقها السلطوي والدينيوي تحت رداء الفقه<sup>18</sup> لحظة التنظير الفقهي وحاجة السلطان هي عملية تفاعلية نلتمسها في مدونة الآداب السلطانية خاصة بأنها تطرح مسألة العلاقة التكاملية بين الدولة والدين بصفة الفقيه ممثلا للدين<sup>19</sup>، فلم يتأت للسلطان ولم يكن بإمكانه الاستغناء عن إعلانه التمسك بالدين لأنه لم يستطع الشرعية لحكمه خارج شرعية الإعلان عن خدمة الدين والرفع من شأنه<sup>20</sup>.

والفقهاء بدورهم وبحكم خبرتهم وتكوينهم الديني قد عملوا على تبرير صلاحية السلطة وضرورة حمايتها وحماية شوكتها، كونهم الوجه الإعلامي للسلطة السياسية<sup>21</sup>،

<sup>14</sup> علي أومليل، السلطة الثقافية، ص137-138.

<sup>15</sup> ابن خلدون، المصدر السابق، ص34.

<sup>16</sup> الجاحظ، رسائل الجاحظ، 1/313.

<sup>17</sup> علي أومليل، المرجع نفسه، ص135.

<sup>18</sup> المرجع نفسه، ص31.

<sup>19</sup> كمال عبد اللطيف، في تشريح أصول الاستبداد، ص243.

<sup>20</sup> محمد عابد الجابري، الدين والدولة وتطبيق الشريعة، ص140.

<sup>21</sup> كمال عبد اللطيف، في تشريح أصول الاستبداد، ص140.

ولهم غاية في ذلك وهي الإبقاء على سلطتهم العلمية تجاه السلطة السياسية<sup>22</sup>، بحيث مر خطاب التدبير والتبرير عبر منفذ النصيحة<sup>23</sup>، في كثير من نصوص الآداب السلطانية كونها كشفت الوجه العملي للتدبير السياسي، كونه يعد القاعدة المركزية في المعرفة السياسية السلطانية<sup>24</sup>، وهذا حتى يتقرب من السلطة سعى إلى تكريس هذا الخطاب من خلال تفعيل واجب بذل النصيحة للحكام<sup>25</sup>، فضمنه مجموعة هائلة من النصائح الأخلاقية والقواعد السلوكية الواجب على الحاكم اتباعها في مختلف النواحي بداية من شخصه إلى طرق التعامل مع رعيته مروراً بكيفية اختيار خدامه وسلوكه مع أعدائه فضلاً عن مختلف النصائح الهادفة إلى تقوية السلطة ودوام الملك<sup>26</sup> فالغرض على ما يبدو التأسيس لآلية تمكنه من مراقبة خيارات السلطة وتسويغ مبدأ توجيهه والإرشاد الداخليين من خلال جعل السلطة تلتزم بالعدل والانضباط بأحكام الشرع ومقاصده<sup>27</sup>.

حيث نرى الجويني (ت478هـ/1085م) يقول: "فقيض الله السلاطين وأولي الأمر وازعين ليوفروا الحقوق على مستحقها ويبلغوا الحظوظ ذوبها..."<sup>28</sup>، ويرى أن الفقهاء نجدة الأمراء بقوله: "فأما إذا كان سلطان الزمان لم يبلغ مبلغ الاجتهاد، فالمتبوعون العلماء والسلطان نجدتهم وشوكتهم وقوتهم... فعالم الزمان في المقصود الذي نحاوله والغرض الذي نزاوله كنبى الزمان والسلطان مع العالم كملك في نبى الزمان مأمور بالانتهاء إلى ما ينهيه إليه النبى والقول الكاشف للغطاء المزيل للخفاء أن الأمر لله والنبى... فإن لم يكن في العصر نبى فالعلماء ورثة الشريعة..."<sup>29</sup>. هذه مقارنة صريحة من الجويني في أن الفقهاء هم الموقعون عن الشريعة بما في ذلك الفعل السياسي، وأن الفقيه مانح الشرعية الذي ينبغي الرجوع إليه في كل شيء، وهذا يطرح مسألة أخرى وهي ولاء الفقيه الذي تزوج بين أنظاره المستوحاة من الشريعة والتراث السياسي الأجنبي والتعبير عن حاجة السلطان.

<sup>22</sup> علي أو مليل، السلطة الثقافية، ص135-136.

<sup>23</sup> عبد المجيد الصغير، الفكر الأصولي وإشكالية السلطة العلمية في الإسلام، ص102-103.

<sup>24</sup> كمال عبد اللطيف، المرجع نفسه، ص198، 190.

<sup>25</sup> لخضر بولطيف، الفقيه والسياسة في الغرب الإسلامي بين التنظير والممارسة، ص13.

<sup>26</sup> عز الدين العلام، الآداب السلطانية، ص9.

<sup>27</sup> لخضر بولطيف، المرجع نفسه، ص13.

<sup>28</sup> الجويني، غياث الأمم في التياث الظلم، ص130.

<sup>29</sup> المصدر نفسه، ص275.

يصبح موقع الفقيه أكثر خطورة عندما يكون له اتصالا بالسياسة والحكام، الذين لهم الملكية الفعلية لزام الأمور، بحيث لا يكون مطلب الفقيه من معرفة بأمور الدين (العبادات والمعاملات) بل يريد أن يكون عليه مشيرا في قضايا تتعلق بالممارسة السياسية الفعلية ويطلب منه متى اقتضت السياسة ذلك أن يجد لما يقوم به المسوغ والتبرير من الشرع<sup>30</sup>. ونجد الكثير من الفقهاء الذين خاضوا درب الكتابة السياسية في أكثر المصنفات عناية بالتدبير السياسي كان في كتب نصائح الملوك أو ما يطلق عليها بالأداب السلطانية<sup>31</sup>، قد شجعوا على النصيحة للأمرء وإلى تقديم علمهم لهم حيث يقول ابن قتيبة (276هـ/828م): "وفي آداب ابن المقفع: لا يقذفن في روعك أنك إن استشرت الرجال ظهر للناس منك الحاجة إلى رأي غيرك، فيقطعك ذاك عن المشاورة فإنك لا تريد الرأي للفخر به وإنما للارتفاع به"<sup>32</sup>، ويقول في موضع آخر "من كتم السلطان نصحه... فقد خان نفسه"<sup>33</sup>، ليكون الغزالي (ت505هـ/1111م) أكثر جرأة عندما يقول: "...الفقيه معلم السلطان ومرشده إلى طريق سياسة الخلق وضبطهم... ولا يتم الملك والضبط إلا بالسلطان وطريق الضبط بالفقه"<sup>34</sup>.

ونظرا لوجود هذا المنفذ "النصيحة" فقد أوجبه الكثير من الفقهاء حيث يقول الماوردي (ت450هـ/1058م): "فالملوك أولى الناس بأن تهدي إليهم النصائح وأحقهم بأن يخولوا بالمواعظ... ففي نصيحة السلطان نصيحة الكافة وفي نصيحة الكافة هداية إلى مصلحة العالم بأسره"<sup>35</sup>، ويبرر الفائدة المرجوة من التزام السلطان أو الحاكم بهذه النصائح بأن "النصيحة من قبلها وعمل بها... وصل الله ملكه الأمدى بالأبدى"<sup>36</sup>، لهذا يبذل الفقهاء جهودهم في تبين الضرورة الملحة والحاجة الماسة لوجودهم لترشيد الفعل السياسي وذلك عبر النصيحة و المشورة حيث يقول المرادي (ت489هـ/1095م):

<sup>30</sup> محمد سعيد العلوي، الفقيه معلم السلطان، مجلة الاجتهاد، ص 68.

<sup>31</sup> لخضر بولطيف، المرجع نفسه، ص 14-15.

<sup>32</sup> ابن قتيبة، السلطان، ص 87.

<sup>33</sup> المصدر نفسه، 211.

<sup>34</sup> الغزالي، إحياء علوم الدين، 1/18.

<sup>35</sup> الماوردي، نصيحة الملوك، ص 34.

<sup>36</sup> المصدر نفسه، ص 35.

نصوص الفقهاء في المدونة التراثية السياسية الإسلامية في العصر الوسيط  
"أقول إن الاستشارة تفيد المستشار عقلا يزيد به إلى عقله وهداية يجمعها مع هدايته..."<sup>37</sup>،  
فالجاهل وحده من لا يقبل من النصيحة والمشورة "فيا أيها المستحي من المشورة إن الرأي  
لم ترده للافتخار وإنما أردته لإدراك الصواب... فإن الحكماء قالوا: الجاهل لا يقبل من  
نصحاؤه و الناقص لا يشعر بنقصه..."<sup>38</sup>.

وهذا سعي من الفقيه حتى لا يستبد برأيه "فإنه ربما كان استبداده برأيه أضر عليه  
وقد قال النبي ﷺ: ما سعد أحد برأيه ولا شقي عن مشورة. وقال بعض الحكماء الاستشارة  
عين الهداية... من حق العاقل أن يضيف إلى رأيه آراء العلماء ويجمع إلى عقله عقول  
الحكماء..."<sup>39</sup>. فلا يتوجب عليه أن يفوت الفرصة في الاستفادة منهم "فاتخذ أيها الملك  
العلماء شعارا والصالحين دثارا... ويجب ترفيع مجالسهم وتمييز مواضعهم... وفيه استماله  
قلوب الرعية وخلص نياتهم... واجتماعهم على محبته وتوقيره فواجب على السلطان أن لا  
يقطع أمرا دونهم ولا يفصل حكما إلا بمشاورتهم..."<sup>40</sup>، فالعلماء مرآة السلطان<sup>41</sup>، حيث أن  
كثير من الخلفاء إذا أمسوا من أنفسهم بعجب أو فظاظة أو تيه أو قساوة سألوا العلماء أن  
ينصحوهم ويعظوهم..."<sup>42</sup>.

وبهذا نلاحظ أن اتصال الفقيه بالسياسة طرح قضية في غاية الأهمية تتمثل في  
مسألة التنظير الفقهي المحتكم تارة إلى الشريعة وتارة أخرى إلى التعبير عن حاجة  
السلطان، حيث ابتعدوا عن إشكالية الخلافة والإمامة التي أصبحت رمزية في دول  
سلطانية<sup>43</sup>، إلا أن الشرع يبقى من لوزام الدولة السلطانية الإسلامية ومقوماتها، فالسلطان  
يتشبه بالشريعة من خلال تقريبه من الفقهاء لأن الشريعة تخدمه باطنا<sup>44</sup>. والأمر ذاته  
بالنسبة للفقهاء حيث عملوا على تسويق النصيحة والمشورة للسلطان تحت مسمى الأمر  
بالمعروف والنهي عن المنكر<sup>45</sup>، هذا التصالح مع الحكم السلطاني إنما اشترط إقامة معالم

<sup>37</sup> المرادي، الإشارة في تدبير الإمارة، ص 21.

<sup>38</sup> المصدر نفسه، ص 22.

<sup>39</sup> الماوردي، درر السلوك في سياسة الملوك، ص 73-74.

<sup>40</sup> الطرطوشي، سراج الملوك، 1/216-217، والغزالي، التبر المسبوك في نصيحة الملوك، ص 22.

<sup>41</sup> الماوردي، نصيحة الملوك، ص 43.

<sup>42</sup> المصدر نفسه، ص 45.

<sup>43</sup> محمد الأمين بلغيث، النظرية السياسية عند المرادي وأثرها في المغرب والأندلس، ص 53.

<sup>44</sup> عبد الله العروي، مفهوم الدولة، ص 143.

<sup>45</sup> المرجع نفسه، ص 144.

الشريعة حتى تتوفر له طاعة الرعية، ولأن الفقيه تفتن إلى ارتباط السلطة السياسية بممارسة الظلم والقهر وإن كان من توابعها الذب عن الدين وخدمة مراسمه، إلا أن هذه الخدمة لم تكن إلا للتمتع بالذات أي أن الشرع يصبح في خدمة الدنيا لا في خدمة الدين<sup>46</sup>، لهذا عمل الفقيه تحت عنوان الترشيد على مساءلة السلطان وتصويب فعله السياسي. ضرورة الفقه والمشروعية الدينية تومئ باستحالة انفصال الفقيه عن السلطان، فمادام هناك علماء بالشريعة فلا بد للدولة أن تضمن شهادتهم لها بنظامها وسياستها وإجراءاتها، التي ينبغي أن تكون منسجمة مع الشريعة<sup>47</sup>. فإذا كان السلطان حارس الدين فإن مساندة الأول كان الفقيه ومنه يمكن القول أن الدين في الدولة السلطانية يعتبر جزء من المشروع السياسي السلطاني<sup>48</sup>.

عبر النصيحة عمل خطاب التدبير السياسي حيث وظفه الفقيه في مختلف شؤون الدولة الدينية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، وفي كتب نصائح الملوك الكم الهائل من النصوص التي تؤكد ذلك ونورد بعضها في هذا السياق، حيث يقول ابن قتيبة في مرويته عن أحد كتب الهند: "شر المال ما لا ينفق منه وشر الإخوان الخاذل وشر السلطان من خافه البريء وشر البلاد ما ليس فيه خصب ومال"<sup>49</sup>، ويرى المرادي أنه: "إذا قوي السلطان جنده بإضعاف رعيته فهو مضعف لجنده ومفسد للملكه وإذا أضعف جنده بقوة رعيته فهو متلف لجنده ومتلف للملكه فليكن غرضه العدل في سيرته وجبايته بين جنده ورعيته"<sup>50</sup>، وينصح أيضا في اختبار الجنود قائلا: ويستحب للسلطان أن يكون جنده أجناسا متفرقة وقبائل شتى لا يتهبأ لها الاتفاق على رأي واحد في الخلاف"<sup>51</sup>، ويرى الماوردي أن زينة الملك بصلاح الرعية والرعية كلما كانت أغنى وأسرى وأجل حالا في دين ودنيا ومملكته كلما كانت أعمر و أوسع كان الملك أعظم سلطانا... وأجل شأننا"<sup>52</sup>.

<sup>46</sup> محمد الجويلي، الزعيم السياسي في المخيال الإسلامي، ص 64.

<sup>47</sup> علي أومليل، السلطة الثقافية، ص 50-51.

<sup>48</sup> كمال عبد اللطيف، في تشریح أصول الاستبداد، ص 128. وعلي أومليل، في التراث والتجاوز، ص 90.

<sup>49</sup> ابن قتيبة، المصدر السابق، ص 42.

<sup>50</sup> المرادي، المصدر السابق، ص 37.

<sup>51</sup> المصدر نفسه، ص 37.

<sup>52</sup> الماوردي، نصيحة الملوك، المصدر السابق، ص 196.

وأكد الكثير من الفقهاء على العدل حيث قال الغزالي: "...فينبغي أن تعلم أن عمارة الدنيا وخرابها من الملوك فإذا كان السلطان عادلاً عمرت الدنيا وأمنت الرعايا..."<sup>53</sup>، وأن استقامة الرعية مرهونة باستقامة الملك حيث يقول: "وقالت الحكماء أن طباع الرعية نتيجة طباع الملوك لأن طباع الملوك لأن العامة إنما ينتحلون ويركبون الفساد وتضيق أعينهم اقتداءً بالكبار فإنهم يتعلمون منهم..."<sup>54</sup>، وفي حديث الطرطوشي (ت1162هـ/1162م) عن العدل يقول: "...وليس فوق السلطان العادل منزلة إلا نبي مرسل أو ملك مقرب... فيجوز السلطان فيحل الفساد..."<sup>55</sup>.

### 3.التدبير السياسي بين الرقابة الفقهية وصناعة الاستبداد:

#### 1.3.رقابة الفقيه على السلطان:

يتجه دور الفقيه إلى محاولة الحد من تعالي السلطان وذلك من خلال الرقابة على الفعل السلطاني الذي لا بد من أن لا يكون منفرداً بل بمشاركة أهل العلم. لطالما أعلن الفقهاء أهليتهم في الرقابة الفقهية على السلطة السياسية وأحقيتهم في ذلك كل على درجات وبتفاوت، حيث نجد أن غالبيتهم ركن إلى الوعظ والإرشاد تحت مسمى النصيحة<sup>56</sup>، وهذا للحد من مطلقية السلطان نحو التقليل من صلاحياته<sup>57</sup>، ولاشك أن هذا الخطاب يطرح المنافسة بين السلطين العلمية والسياسية حيث يلتزم الفقيه بمبدأ وجوب النصح والإرشاد فما ينفك مشتركاً في آليات التدبير<sup>58</sup>.

وبعد أن تم تجاوز مبدأ الشورى في الدولة الإسلامية وجنحت إلى الحكم المطلق، كانت دعوة الفقهاء صارخة نحو استشارة العلماء والسعي إلى إبانة الصواب في الحكم السلطاني، حيث تسلح الفقهاء بالنصوص الشرعية لتحديد المعايير المناسبة للسلطة العادلة في مقابل السلطة الجائرة، في سياق الحديث عن تجنب الظلم<sup>59</sup>، وهدف الفقهاء من خلال تقويم السلاطين (من خلال نصائحهم) إلى إقامة أحكام الشرع، فإذا حدثت

<sup>53</sup> الغزالي، التبر المسبوك، ص50.

<sup>54</sup> الغزالي، التبر المسبوك، ص56.

<sup>55</sup> الطرطوشي، سرح الملو، ص187.

<sup>56</sup> علي أومليل، السلطة الثقافية، ص98.

<sup>57</sup> عبد المجيد الصغير، الفكر الأصولي، ص7-8.

<sup>58</sup> سعيد بن سعيد العلوي، الفقيه معلم السلطان، ص85.

<sup>59</sup> محمد أمزيان، في الفقه السياسي: مقارنة تاريخية، ص7-8.

الإساءة وجب على الفقهاء الإنكار<sup>60</sup>، حيث يقول الغزالي: "ومتى كان لأحد من المسلمين إليك حاجة فلا تشغل عن قضائها بنوافل العبادات فإن قضاء حوائج المسلمين أفضل من نوافل العبادات..."<sup>61</sup>، ويقول في موضع آخر: "فيجب على السلطان أن يعمل بالسياسة وأن يكون مع السياسة عادلا لأن السلطان خليفة الله..."<sup>62</sup>، وأن السياسة والتدبير يحتكمان لقاعدتين هامتين "القاعدة الأولى العلم، اعلم أن العلم بأحكام الدين وضبط الشريعة واجب على كل مسلم وعلى الملوك أشد وجوبا، القاعدة الثانية: نهي النفس عن الهوى وذلك لازم للملك في التدبير لأن صواب الرأي وخطئه إنما يكون بحسب قوة التخيل الفكري وضعف الهمة..."<sup>63</sup>.

وأن الدور الموكل للسلطة هو خدمة الرعية فهذه الخدمة هي قوام الملك وهي "الملك المنتصب لتدبير الرعية وسياسة الملك وقيمه..."<sup>64</sup>، كما أنه من واجب الملك "أن يقيم رعيته مقام عياله... بالإحسان إليهم وحذف الأذى عنهم ولا يهمل حالهم ويصرف نفسه عن تفقد شأنهم وينبغي أن يساوي بينهم وبين نفسه في الحق..."<sup>65</sup> ويعتبر الطرطوشي أن هلاك السلطان إنما يكون "بالإعجاب والاحتجاب... وأما الاحتجاب فهو أوحى الخلال فهو أوحى الخلال في هدم السلطان وأسرعها خرابا للدول لأنه إذا احتجب السلطان ساعة فكأنه قد مات... يا أيها الملك المغرور احتجبت عن الرعية بالحنجاب... وباب الله مفتوح للسائلين..."<sup>66</sup>.

وهكذا بكثير من الاستقلالية في خطاب التدبير السياسي فهم الفقيه أن الوقوع في شباك رجل السلطة ومصاحبته سيؤدي به إلى مصادرة مهمته الرئيسية كرجل علم مالك لقدرة النقد والتقويم حتى لا يترك المجال للتبرير والتماس المعاذير فيكون فقيها مزيفا<sup>67</sup>، ولهذا خاض غمار الرقابة الفقهية<sup>68</sup> على الفعل السياسي السلطاني على ضوء جهودهم في المشاركة السياسية. ينطلق الخطاب الفقهي من أن السلطة ليست حقوقا بل التزامات

<sup>60</sup> عبد العزيز البدرى، الإسلام بين العلماء والحكام، ص 16.

<sup>61</sup> الغزالي، نصيحة الملوك، ص 31.

<sup>62</sup> الغزالي، نصيحة الملوك، ص 31.

<sup>63</sup> الشيزري، النهج المسلوك في سياسة الملوك، ص 81-82.

<sup>64</sup> المصدر نفسه، ص 85-86.

<sup>65</sup> الماوردي، درر السلوك في طبائع الملوك، ص 114.

<sup>66</sup> الطرطوشي، سراج الملوك، ص 235.

<sup>67</sup> عبد المجيد الصغير، الفكر الأصولي، ص 245-248.

<sup>68</sup> إبراهيم القادري بوتشيش، دور الفقهاء في الرقابة المالية بمغرب العصر الوسيط، ص 201-202.

وواجبات كذلك وذلك عندما عمل الفقيه على استصغار الملك وأهنته وتقليلهما في عين السلطان حيث يحاول أن يجعله زاهدا في الدنيا فوجد الطرطوشي يخاطب السلطان في حديثه عن أحد الملوك الذي بنى قصرا فأمر خدمه وقال: "...أنظروا من عاب منه شيئا فأصلحوه وأعطوه درهمين فأتاه رجل فقال إن في هذا...قال وما هما؟ قال: يموت الملك ويخرب السلطان، قال صدقت، ثم أقبل على نفسه وترك الدنيا".<sup>69</sup>

يتحرى هذا الخطاب أيضا الحديث عن الموت وحال الملك بعده فهو وعبيده سواء نهايتهم التراب حيث يروي لنا الحميدي (ت488هـ/1195م) رحاها حول رجل أراد عزل عظام الملوك عن عظام عبيدهم، فوجد أن عظامهم عبيدهم سواء<sup>70</sup>، لهذا لا نجد الطرطوشي لا يتجاوب مع تقاليد الخطاب السلطاني وذلك من خلال خطابه للسلطان الفاطمي المأمون البطائحي (ت515هـ/1221م) إذ يقول: "يا أيها الرجل وكلنا ذلك الرجل..."<sup>71</sup>، ويبدو واضحا في رسالته إلى الأميرا لمرابطي يوسف بن تاشفين (500هـ/1106م) والتي كتبها سنة (439هـ/1099م)، يذكره فيها بمسؤولياته وضرورة التسيير الحسن للمال واتسم أسلوب الرسالة بالحدة والجرأة خروجا عن قاعدة التزلف ووجوب طاعة أولي الأمر<sup>72</sup>.

واجب السلطان تجاه رعيته أن يركب لها كل جمعة فتراه العامة فلا يمنع من مشتك كائنا من كان ولا أن يبحث عن شيء من الحدود إلا ما جهر عنها صاحبها<sup>73</sup>، أي لا يحبس السلطان على رعيته<sup>74</sup>، بل نجد المغيلي يرى أن من واجب السلطان "الجلوس لرعيته كل يوم ليصله الناس واطفال"<sup>75</sup>، ليكون خطابه أكثر جرأة حينما يقول: "رأس كل بلية احتجاب السلطان عن الرعية"<sup>76</sup>، ومن واجبات السلطان الكبرى أيضا أن لا يطمع في أموال الناس فأساس الملك الكف عن ما في أيدي الناس، فالطمع في أموالهم خراب المملكة وزلزالها<sup>77</sup>.

<sup>69</sup> الطرطوشي، المصدر نفسه، ص89.

<sup>70</sup> الحميدي، الذهب المسبوك في وعظ الملوك، ص6-7.

<sup>71</sup> الطرطوشي، سراج الملوك، ص17.

<sup>72</sup> ابراهيم القادري بوتشيش المرجع نفسه، ص204.

<sup>73</sup> ابن حزم، كتاب السياسة، ضمن كتاب ابن الأزرقي، بدائع السلك، ص882-886.

<sup>74</sup> عبد الحليم عويس، ابن حزم الأندلسي وجهوده في البحث التاريخي والحضاري، ص267.

<sup>75</sup> المغيلي، تاج الدين فيما يجب على الملوك، ص46.

<sup>76</sup> المصدر نفسه، ص18.

<sup>77</sup> المصدر نفسه، ص48.

## 2.3 طاعة السلطان سبيل دوام الملك:

مثلت إديولوجيا طاعة السلطان عنوانا رئيسيا في علاقة السلطان بالرعية وذلك حينما عملت على تكريس صورة دنية للرعية في مقابل الصورة العلية للسلطان. إذا كان العقل الفقهي السلفي يقر بطاعة السلطان<sup>78</sup> ، والتي إنما تكون في المعروف إلا أن صاحب السلطة سيطلب الطاعة في المعروف والمنكر معا<sup>79</sup> ، فلزوم طاعتهم واجب<sup>80</sup> ، فكما نرى فلزوم الطاعة والتغني بها إنما تهدف في الأخير إلى طاعة مطلقة، ففي مقابل نفوذ السلطان والامتيازات الممنوحة له وعلى رأسها صلاحية الأمر والنهي التي يقتضى الامتثال لها<sup>81</sup> ، فسلطان " غشوم خير من فتنة تدوم"<sup>82</sup> ، لتقر إديولوجيا الطاعة أن من "اشتدت وطأته وجبت طاعته"<sup>83</sup> .

والحقيقة التي لا ينبغي أن تغيب عن أذهاننا أن الإسهام في التأكيد على وجوب الطاعة هو سعي جاد في بلورة ركائز ودعائم السلطة السياسية<sup>84</sup> ، في حين يرى البعض أن الجدلية القائمة بين الرعية وطاعة السلطة السياسية والتي هي جدلية تعاونية فلا يحق للرعية أن ترفض الطاعة وهي فوضت سلطة الحاكم<sup>85</sup> . وعرف الفقهاء جدلا واسعا لتفسير الآية القرآنية الكريمة الداعية إلى طاعة أولي الأمر قال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ [النساء:59]، حيث فسرها ابن الطبري (ت310هـ/923م) قائلا: "... واختلف أهل التأويل في أولي الأمر... فقال بعضهم هم الأمراء.

<sup>78</sup> عبد الجواد ياسين، السلطة في الإسلام، ص 17.

<sup>79</sup> عبد المجيد الصغير، الفكر الأصولي، ص 104، ومحمد ضريف، تاريخ الفكر السياسي بالمغرب، ص 11-12.

<sup>80</sup> كمال عبد اللطيف، في تشریح أصول الاستبداد، ص 16.

<sup>81</sup> كمال عبد اللطيف، في تشریح أصول الاستبداد، ص 180-181.

<sup>82</sup> أولريك هارمان، سلطان غشوم خير من فتنة تدوم، مجلة الاجتهاد، ص 55.

<sup>83</sup> محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، ص 360.

<sup>84</sup> محمد ضريف، تاريخ الفكر السياسي، ص 60-61.

<sup>85</sup> ناصيف نصار، منطق السلطة، ص 118، 98.

وحدثني المثنى قال: حدثنا عمرو بن عون قال... و"أولي الأمر منكم" قال العلماء<sup>86</sup>، ورأى في تأويلها البغدادي (ت463هـ/1071م) "أنهم الفقهاء"<sup>87</sup>، وفسرها ابن العربي بأن "الأمر كله يرجع إلى العلماء لأن الأمر قد أفضى إلى الجهال"<sup>88</sup>، ويرى ابن تيمية أن على المسلم "السمع والطاعة إلا أن يؤمر بمعصية... وما أمر الله به ورسوله وولاية الأمور ومناصحتهم واجب على الإنسان..."<sup>89</sup>.

ونجد أن الفقهاء الذين خاضوا في السياسة يربطون طاعة الملك بعدالته حيث يقول الماوردي "... هذا ما أخذ الله على كافة البشر من حسن الطاعة للإمام العادل والملك الفاضل وصدق المؤازرة والتعظيم وترك الخلاف عليه..."<sup>90</sup>، ليعلوا صوت الطرطوشي بأن الطاعة فرض على الرعية في العدل والجور حيث يقول: "طاعة الأئمة فرض على الرعية كما أن طاعة السلطان مقرونة بطاعة الله، من إجلال السلطان عادلاً أو جائراً..."<sup>91</sup>، في حين هو نفسه قال: "كذلك بالسلطان الجائر تفسد البلاد والعباد..."<sup>92</sup>، مما يوحي أن خطاب التدبير السياسي كان في كثير من الأحيان إزدواجياً بين منح الشرعية والسلطة والرقابة الفقهية والحد من مطلقية السلطان. وبعد السعي إلى تلميع صورة السلطان وجعله في أحيان أخرى بمنأى عن أي محاسبة قانونية وبذلك حاول بعض الفقهاء دون وعي منهم أو بوعي منهم إلى ترسيخ مبدأ الحاكم المستبد<sup>93</sup>، حيث أن "عصيان الأئمة يهدم أركان الملة وأولى الناس بطاعة السلطان ومناصحته أهل الدين والنعم والمروءات إذ لا يقوم الدين إلا بالسلطان"<sup>94</sup> ويحذر الطرطوشي: "و إياكم والخروج عن أنس الطاعة إلى وحشة المعصية..."<sup>95</sup>.

<sup>86</sup> الطبري، جامع البيان عن تأويل أي القرآن، مج8/496-502.

<sup>87</sup> البغدادي، صحيح الفقيه والمتفقه، ص15-16.

<sup>88</sup> ابن العربي، المصدر السابق، ص574.

<sup>89</sup> ابن تيمية، الخلافة والملك، ص9-12. و رضوان السيد، الجماعة والمجتمع والدولة، ص37-34-38.

<sup>90</sup> الماوردي، نصيحة الملوك، ص53.

<sup>91</sup> الطرطوشي، سراج الملوك، ص244.

<sup>92</sup> الطرطوشي، سراج الملوك، ص186.

<sup>93</sup> إبراهيم القادري بوتشيش، خطاب العدالة في كتب الآداب السلطانية، ص50، 47.

<sup>94</sup> الطرطوشي، المصدر نفسه، ص244.

<sup>95</sup> المصدر نفسه، ص245.

وهكذا نلاحظ أن هناك صورتين أحيانا يبدو التناقض واضحا بينهما، في حين كانت مختلف الآراء التي أبداها الفقهاء في خطابهم التدييري أنهم تاقوا في زمن الدولة السلطانية إلى تطبيق الشرع على الواقع إلا أن أحكامه ما كانت نتاج آماله بل الظروف المحيطة به، فأمام الواقع المتعذر على الفقيه تطبيق السياسة الشرعية، اضطر إلى الاعتدال والتسامح فيقلل من التذكير بالقواعد الشرعية<sup>96</sup>، وعليه استحالة التزام الحياد والاستغناء عن الآخر في مجتمع يعي أهمية حضور الفقيه لإضفاء المشروعية على الحراك السياسي<sup>97</sup>، حيث ظلت العلاقة تحمل صفة التبعية لا الندية<sup>98</sup>، وفي ذات الخطاب نجد صوتا عاليا متجاوزا تقبيل اليد وطأطأة الرأس إلى إعلان حد لتعالي السلطان نزوعا إلى ترشيده لا إلى صناعة استبداده وذلك بتحديد مسؤولياته وأن مشاركة الفقهاء في إصدار القرارات أمر لا بد منه.

<sup>96</sup> عبد الله العروي، المرجع السابق، ص136.

<sup>97</sup> لخضر بولطيف، فقهاء المالكية، المرجع السابق، ص60.

<sup>98</sup> المرجع نفسه، ص65-66.

### خاتمة:

الطموح كبير جدا في إظهار أحد جوانب ومعالم تراث الحضارة الإسلامية الذي لا يزال كثير من جوانبه بحاجة لمزيد من التبصر والاهتمام، ومما لاشك فيه أن هذه الورقة البحثية وهذه الومضة الخاطفة لا يمكنها أن تحيط بمختلف جوانب الموضوع إلا أنها حاولت الاقتراب من المطلوب ومن الإجابة على الإشكالية المطروحة، بحيث تم الخلوص إلى النتائج التالية:

- أن التراث السياسي في نمط الأداب السلطانية والتي خاض الفقهاء غمار التصنيف فيها قد طرحت لجاجا كبيرا بين الفقيه والسلطان
- التدبير السياسي عبارة طرحت أكثر من غاية وهدف لدى الفقيه بين التقرب للسلطة وبين إظهار الرقابة عليها وبين تكريس مطلقية السلطان وتكريس الطاعة له، ظهر في ذات السياق عبر نصيحة الفقيه الذي حاول أن يوازن بين أنظاره وحاجة السلطان أنه لم ينم عن علاقة تصادمية دائما بل تكاملية في كثير من الأحيان.
- أوحى لنا خطاب التدبير السياسي أن بعض أن هناك تفاوتات بين مختلف أنظار الفقهاء، فضلا أن خطابهم تراوح بين التقرب للسلطة والسعي إلى ترشيدها مما أوما بكثير من التناقض الذي قد يؤدي إلى خطاب تدبيري استبدادي مكرس لقوة الملك وسلطته.

قائمة المصادر والمراجع:

• القرآن الكريم

أ/المصادر:

1. ابن الأزرقي، محمد بن علي بن محمد (ت896هـ/1486م)، بدائع السلك في طبائع الملك، تحقيق وتعليق: علي سامي النشار، ط1، دار السلام، القاهرة، 2008.
2. البغدادي، الخطيب، (ت463هـ/1071م)، صحيح الفقيه والمتفقه، اختصار وتعليق: أبو عبد الرحمان عادل بن يوسف العزازي، ط1، دار الوطن، الرياض-المملكة العربية السعودية، 1997.
3. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم (ت728هـ/1325م)، الخلافة والملك، تحقيق: أحمد سلامة، ط2، مكتبة المنار، الأردن، 1994.
4. الحميدي، محمد بن فتح بن عبد الله (ت488هـ/1095م)، الذهب المسبوك في وعظ الملوك، تحقيق: عبد الحميد عويس، ط1، عالم الكتب، الرياض-المملكة العربية السعودية، 1987.
5. ابن خلدون، عبد الرحمان (ت808هـ/1405م)، المقدمة، تقديم وتحقيق: عبد السلام الشدادى، ط1، منشورات بيت الفنون والعلوم والآداب، الدار البيضاء-المغرب، 2001.
6. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت255هـ/869م)، رسائل الجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ت).
7. الجويني، أبو المعالي (ت478هـ/1085م)، غياث الأمم في التياث الظلم، تحقيق ودراسة: مصطفى حلمي وفؤاد عبد المنعم، دار الدعوة، الإسكندرية، مصر، (د.ت).
8. الشيرازي، عبد الرحمان بن عبد الله (ت590هـ/1194)، النهج المسلوك في سياسة الملوك، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل وأحمد فريد المزنيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
9. الطرطوشي، أبو بكر محمد بن الوليد الفهري (ت520هـ/978م)، سراج الملوك، تحقيق وضبط وتعليق: محمد فتحي أبو بكر، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.
10. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت310هـ/923م)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: محمود محمد شاكر، مراجعة: أحمد محمد شاكر، ط2، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، (د.ت).
11. ابن قتيبة، أبو محمد بن مسلم (ت276هـ/828هـ)، السلطان، تحقيق: أيمن عبد الجبار البحيري، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، (د.ت).
12. ابن عربي، أبو بكر محمد بن محمد (ت543هـ/978م)، أحكام القرآن، مراجعة وتعليق: محمد عبد القادر عطار، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
13. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (ت505هـ/1111م)، إحياء علوم الدين، تقديم: بدوي طبانة، مكتبة ومطبعة كرابطة فوترا سامراغ، أندونيسيا، (د.ت).
14. ....، التبر المسبوك في نصيحة الملوك، مراجعة: سامي خضر، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، (د.ت).
15. الماوردي، أبو الحسن بن حبيب (ت450هـ/1058م)، درر السلوك في سياسة الملوك، تحقيق وتعليق: فؤاد عبد المنعم أحمد، ط1، دار الوطن، الرياض-المملكة العربية السعودية، 1997.
16. ....، نصيحة الملوك، تحقيق: خضر محمد، ط9، مكتبة الفلاح، (د.م)، 1983.

17. المرادي، أبو بكر محمد الحسن المرادي(ت1095/هـ489م)، الإشارة في تدبير الإمارة، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل و أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).

18. المغيلي، محمد عبد الكريم بن محمد(909/هـ1503م)، تاج الدين فيما يجب على الملوك والسلاطين، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، ط1، دار ابن حزم، بيروت، 1994.

#### 19. ب المراجع:

##### ■ الكتب:

20. أمزيان، محمد بن محمد، في الفقه السياسي: مقارنة تاريخية، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2001.

21. أومليل، علي، السلطة الثقافية والسلطة السياسية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

22. التراث والتجاوز، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1990.

23. البديري، عبد العزيز، الإسلام والدولة بين العلماء والحكام، منشورات المكتبة العلمية، المدينة المنورة، (1965).

24. بلغيث، محمد الأمين، النظرية السياسية عند المرادي وأثرها في المغرب وأندلس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.

25. بوتشيش، إبراهيم القادري، خطاب العدالة في كتب الآداب السلطانية، ط1، المركز العربي للأبحاث والدراسات، قطر، 2014.

26. بولطيف، لخضر، فقهاء المالكية والتجربة السياسية الموحدية في الغرب الإسلامي (500-668هـ/1116-1269م)، ط1، منشورات المعهد العالمي الإسلامي، فرجينيا-الولايات المتحدة الأمريكية، 2009.

27. الفقيه والسياسة في الغرب الإسلامي: بين التنظير والممارسة، ط3، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018.

28. الجابري، محمد عابد، الدين والدولة وتطبيق الشريعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.

29. العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته، ط4، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

30. الجويلي، محمد، الزعيم السياسي في المخيال الإسلامي: بين المقدس والمدنس، المؤسسة الوطنية للبحث العلمي، تونس، (1991).

31. السيد، رضوان، الجماعة والمجتمع والدولة: سلطة الأديولوجيا في المجال السياسي العربي الإسلامي، ط2، دار الكتاب العربي، (د.م)، 2007.

32. عارف، نصر محمد، في مصادر التراث السياسي الإسلامي: دراسة في إشكالية التعميم قبل الاستقراء والتأصيل، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1994.

33. عبد اللطيف، كمال، في تشریح أصول الاستبداد: قراءة في نظام الآداب السلطانية، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1999.

34. العروي، عبد الله، مفهوم الدولة، ط9، المركز الثقافي، الدار البيضاء، المغرب، 2011.

35. العلام، عز الدين، الآداب السلطانية: دراسة في بنية و ثوابت الخطاب السياسي، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2006.

36. عويس، عبد الحليم، ابن حزم الأندلسي وجهوده في البحث التاريخي والحضاري، ط2، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1988.
37. الصغير، عبد المجيد، الفكر الأصولي وإشكالية السلطة العلمية في الإسلام: قراءة في نشأة علم الأصول ومقاصد الشريعة، ط1، دار المنتخب العربي، بيروت، 2006.
38. ضريف، محمد، تاريخ الفكر السياسي بالمغرب: مشروع قراءة تأسيسية، ط2، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 1984.
39. ناصيف، نصار، منطق السلطة: الفكر الواقعي عند ابن خلدون: تفسير تحليلي وجدلي لفكر ابن خلدون في بنيته ومعناه، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1981.
40. النجار، حسين فوزي، الإسلام والسياسة: بحث في أصول النظرية السياسية ونظام الحكم في الإسلام، مطبوعات الشعب، القاهرة، (1969).
41. ياسين، عبد الجواد، السلطة في الإسلام: العقل الفقهي بين النص والتاريخ، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-المغرب، 1988.
- الدوريات والندوات:
42. بوتشيش، إبراهيم القادري، "دور الفقهاء في الرقابة المالية بالمغرب في العصر الوسيط على ضوء رسالتين موجّهتين ليوسف بن تاشفين"، ضمن أعمال ندوة: السلطة والفقهاء والمجتمع في تاريخ المغرب.. الائتلاف والاختلاف، تنسيق: محمد الغرايب وأخران، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة، 2013.
43. العلوي، سعيد بنسعيد، "الفقيه معلم السلطان: النصيحة والتدبير"، مجلة الاجتهاد، بيروت، ع4، 1989.
44. هارمان، أولريك، "سلطان غشوم خير من فتنة تدوم: نظرات مقارنة في الفكرين السياسيين الوسيطيين الإسلامي والأوروبي"، مجلة الاجتهاد، بيروت، ع13، 1991.